

جامعة واسط مجلعة كليسة التربيسة

تقلبات ميزان المدفوعات وآثره على الاقتصاد الإيراني للأعوام القلبات ميزان المدفوعات وآثره على التاريخ الاقتصادي)

د. صادق فاضل زغير الزهيري وزارة التربية / مديرية تربية الرصافة م dsadqalyaqwt@gmail.com

الملخص:

تعد بيانات ميزان المدفوعات، من أهم البيانات التي تستعين بها الدول لرسم سياستها الاقتصادية، وعلى أساس السياسة الاقتصادية المعتمدة، يتم وضع آليات العمل في المجالات الأخرى، ومن هنا تغيرت أوضاع إيران المالية أواخر عام ١٩٧٣، على أثر قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أواخر العام المذكور، والتي زادت بموجبها اسعار النفط زبادة كبيرة، وشهدت إيران عوائد مالية وفيرة، للمرة الأولى في تاريخها، وتغير أوضاع ميزان المدفوعات الإيراني، وتلاشت حالة العجز المزمن، التي طالما عاني منها، ولذا اتخذت الحكومة الإيرانية سلسلة إجراءات بموجبها زادت من استيراداتها السلعية، وخفضت قيودها الحمائية، وألغت الرسوم على الاستيرادات، وإزدادت تكاليف التسليح، فأخذت تستورد أنواع الأسلحة والعتاد والطائرات والدبابات والسفن الحربية، وتضاعف إعداد أفراد الجيش الإيراني إلى ثلاثة أضعاف، لتحقيق أحلام الشاه مجد رضا بهلوي بإعادة أمجاد الحضارات الفارسية القديمة، وبدأت الحكومة بسياسة انفتاح غير مدروسة، فدخلت الشركات والمصارف الأجنبية لتمارس أعمالها بدون قيود لحماية الاقتصاد الوطنى الإيراني، ونتيجة لذلك شهدت إيران تضخم مالى غير مسبوق، وانخفضت قيمة الرواتب والأجور من جراء ذلك، وزادت إعداد العاطلين عن العمل، وارتفعت إعداد المهاجرين من الريف إلى مراكز المدن الكبري، ولم تول الحكومة الإيرانية الاهتمام اللازم لبيانات ميزان المدفوعات، الذي أشار إلى الأخطار الناجمة عن ذلك التدهور الاقتصادي، فزادت حالة التذمر لدى مختلف طبقات الشعب، وبدأت الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية تزداد شيئا فشيئا، ولم تتفع محاولات الحكومات الإيرانية المتعاقبة، بإعادة الهدوء والاستقرار للبلاد، فاضطر الشاه إلى ترك البلاد، وانتصرت الثورة، وتم تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران في (انیسان / ابریل ۱۹۷۹) .



جامـعة واسـط محلـــة كلــــة الترييــة

Fluctuations in the balance of Payments and its impact on The Iranian economy for The years 1973 – 1979 (a study in economic history)

Abstract:

Balance of payments data is one of the most important data that countries use to draw their economic policy, and on the basis of economic policy, policies are drawn up in other fields, and based on this principle, Iran's financial conditions changed in late 1973, following the decisions of the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) at the end of the aforementioned year, during which oil prices increased significantly, Iran has witnessed large financial returns, for the first time in its history, and for this reason the conditions of the Iranian balance of payments have changed, and the state of chronic deficit, which it was suffering from, has vanished, and therefore the Iranian government has taken A series of unsuccessful measures.

of unsuccessful measures, as it increased its imports of goods, reduced its protective restrictions, abolished import duties, and increased armament costs. Iran began importing types of weapons, equipment, planes, tanks and warships, and the number of Iranian army personnel tripled, in order to realize the dreams of Shah Muhammad. Pahlavi's satisfaction with restoring the glories of the ancient Persian civilizations, and the government began an unthoughtful policy of openness, so foreign companies and banks entered to practice their business without restrictions to protect the national economy As a result, Iran witnessed unprecedented financial inflation, and the value of salaries and wages decreased as a result, and the number of the unemployed increased, and the number of immigrants from the countryside to the centers of major cities increased, and the Iranian government did not pay the necessary attention to the balance of payments data, which was indicating dangers. As a result of that economic confusion, the state of discontent increased among the various classes of the people, and popular protests and demonstrations began to increase little by little, and the attempts of successive Iranian governments to restore calm and stability to the country did not work, so the Shah was forced to leave the country, the revolution triumphed, and the Islamic Republic of Iran was established in February 1979.



جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

العدد الرابع والأربعون الجزء الثاني / آب /٢١ ٢٠

المقدمة:

تعد الدراسات التاريخية الاقتصادية وسيلة مهمة لمعرفة أسباب الثورات والحوادث المهمة في تاريخ الشعوب والدول، ومن هذا المنطلق فأن أهمية دراسة ميزان المدفوعات الإيراني تكمن في كونه يشمل جميع المعاملات الاقتصادية التي كانت تتم بين إيران ودول العالم الخارجي، وإن الغرض من ميزان المدفوعات هو اعلام الحكومة بالمركز الاقتصادي للدولة، لغرض رسم سياستها النقدية والمالية والتجارية ورفع المستوى المعاشي للمواطنين بما يتناسب مع بياناته، فإذا ما أوضحت هذه البيانات رجحان كفة المستلمات المالية من مصادر عديدة وتنوع الصادرات، على حساب المدفوعات المالية، فأنه يعني ان السياسة الاقتصادية، وإن الحكومة تهمل بيانات الميزان مما يعني ان الدولة تسير نحو الهاوية.

جاءت هذه الدراسة لتعالج التغير الذي حصل في ميزان المدفوعات الإيراني بعد عام ١٩٧٣ واثره في الاحداث اللاحقة، فقد شهد ذلك العام ثورة تصحيح أسعار النفط، وإنفاق تلك الأموال في إطار سياسة التغريب وتسليح الجيش بأحدث أنواع الأسلحة ، لغرض فرض الهيمنة على الخليج العربي وتدهور الأوضاع الاقتصادية للطبقة الوسطى ، وحدوث التضخم الاقتصادي، واضطراب الأوضاع السياسية في البلاد، قسم البحث إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية ميزان المدفوعات (b.o.p.) ، وأهميته وأقسامه ، وذلك لغرض إعطاء صورة مبسطة للقارئ عن الميزان وأهميته الكبيرة في السياسة الاقتصادية لأية دولة ، وسائر سياساتها في المجالات الأخرى ، وتعرض المبحث الثاني إلى لمحة موجزة عن ميزان المدفوعات الإيراني قبل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية عام ١٩٧٣ ، في حين ركز المبحث الثالث على أثر زيادة أسعار النفط على ميزان المدفوعات للأعوام (١٩٧٣ – ١٩٧٩)، واضمحلال حالة العجز المزمن التي عانى منها الميزان قبل ذلك التاريخ ، وألقى المبحث الرابع الضوء على تطورات ميزان المدفوعات وأثرها على السياسة ذلك التاريخ ، وألقى المبحث الرابع الضوء على تطورات ميزان المدفوعات وأثرها على السياسة الاقتصادية الإيرانية للأعوام (١٩٧٤ – ١٩٧٩) .

جامــعة واســط مجلــــة كليــــة التربيـــة

المبحث الأول

ميزان المدفوعات (b.o.p) ، أهميته وأقسامه

يعرف ميزان المدفوعات (Balance of Payments) بانه السجل الأساسي المنظم والموجز والذي يدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الحكومة والمؤسسات المستقلة والمواطنين لدولة ما، مع مثيلاتها في دولة أخرى خلال مدة معينة ، كأن تكون سنة في العادة (الدولي، ٢٠٠٩ : ٢٣٥) ، وهو بذلك يشبه سجلات ودفاتر التاجر ، الذي يقوم بتدوين كافة عملياته التجارية في السجلات ، مثل كميات ونوعيات البضائع ، التي اشتراها ، والبضائع المباعة ، والبضائع الموجودة لديه في المخازن ، والأموال التي حصل عليها ، والأموال الموجودة في ذمة التجار الآخرين، ووفقاً لهذه السجلات ودراسته للحالة الاقتصادية العامة، والبضائع المطلوبة في الأسواق يتخذ التاجر السياسة الملائمة ، والتي تكفل له النجاح في عمله ، وعدم تعرضه للخسائر .

تكمن أهميته في النقاط الآتية:

- 1. أنه يعكس قوة اقتصاد الدولة، وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات التي تحدث في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل المنتجات والصادرات المحلية، والعوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات ودرجة توظيف عناصر الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، ومستوى الأسعار والتكاليف الإنتاجية .
- Y. إن ميزان المدفوعات يبين القوة المحددة لسعر صرف العملة المحلية ، من خلال ظروف الطلب والعرض للعملات الأجنبية ، ويوضح أثر السياسات الاقتصادية على الهيكلية العامة والخاصة للتجارة الخارجية ، من ناحية حجم التبادل التجاري للدولة ، ونوع السلع التي تصدرها وتستوردها .
- ٣. يعد ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد الحكومة ومؤسساتها الاقتصادية على تخطيط وتوجيه علاقات الدولة الاقتصادية الخارجية ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب الجغرافي والسلعي، أو عند قيام الدولة بوضع سياستها المالية والنقدية(المرزوك،٢٠١٣:٥-١) (عبد الرضا، ٢٠٠٥:١٨).
 ٤. يقيس ميزان المدفوعات الموقف الاقتصادي الخارجي للدولة ، لأن معاملاتها الاقتصادية التي تربطها مع العالم الخارجي ، هي نتيجة طبيعية لاندماجها في الاقتصاد العالمي(كريم، ٢٠١٥:١٧:).
 ٥. يبين ميزان المدفوعات مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها ، والمعاملات الاقتصادية الأخرى ،
- و. يبين ميران المدفوعات مقدره الدولة على مواجهة استيراداتها ، والمعاملات الاقتصادية الاحرى ،
 بواسطة قيامها بتصدير السلع ، وفي حالة محاولتها زيادة رصيدها من العملات الأجنبية(أمين، ٩٦-٩٥) (العيساوي، ٢٠٠٨).

جامعة واسط محلعة كليعة التربيعة

ينقسم ميزان المدفوعات إلى أقسام عديدة ، هي :

- 1. الحساب الجاري: هو أحد أقسام ميزان المدفوعات ويختص بتسجيل القيود الدائنة والمدينة للمعاملات الجارية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل حساب السلع والخدمات، وهو يتألف من عنصرين هما:
- أ- الميزان التجاري: وهو يختص بتجارة السلع ، أي الصادرات والواردات السلعية من السلع ، وبمعنى آخر يبين الميزان الفرق بين قيمة الصادرات ، وقيمة الواردات المالية .
- ب- ميزان الخدمات: وتدرج في هذا الميزان المعاملات الخاصة بخدمات السياحة ، والنقل ، والملاحة ، والتأمين ، والخدمات المالية (كريم، ٢٠١٥).
- Y. حساب التحويلات من طرف واحد : وهو يختص بالهدايا والهبات والمنح ، والمساعدات ، وأي تحويلات أخرى ، سواء أكانت حكومية أو خاصة ، وبشكلها النقدي ، أو على شكل سلع وخدمات (المرزوك، Y = V V).
- ٣. حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية): يختص هذا الحساب بحركة رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج، أو بالعكس، وهو ينقسم إلى قسمين، هما:
- أ- رؤوس الأموال الطويلة الأجل: وهي الأموال التي تتجاوز مدة بقائها السنة ، كالقروض الطويلة الأجل والأوراق المالية (السندات والأسهم)، والاستثمارات المباشرة (العامري، ٢٠١٠).
- ب- رؤوس الأموال القصيرة الأجل: وهي الأموال التي لا تتجاوز مدة وجودها السنة مثل القروض القصيرة الأجل والودائع المصرفية والأوراق المالية القصيرة الأجل والعملات الأجنبية وغيرها (المرزوك، ٢٠١٣: ٨).
- 3. ميزان الذهب والنقد الأجنبي: وهو يختص بالذهب والعملات الأجنبية ، اللذان يحتفظ بهما البنك المركزي ، أو السلطات النقدية ، كاحتياطي أو كغطاء ، فتقوم الدولة بتسوية عجز كيزان المدفوعات بتصدير الذهب إلى الخارج وفي حالة وجود فائض بميزان المدفوعات ، تقوم الدولة بشراء الذهب من الخارج، وهذا الميزان له جانب دائن ، وجانب مدين ، يسجل فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي (عبد الرسول ، ١٩٨٥ : ١٠٨).
- •. فقرة السهو والخطأ: تستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية ، وبمعنى آخر تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين ، وأساس ذلك كله ، يرجع إلى أن الاقتصاديين المختصين يستخدمون طريقة القيد المزدوج ، لتسهيل العمليات الحسابية في الميزان ، ويكون استخدام هذه الفقرة في الحالات التالية :



جامعة واسط محلعة كليعة التربيعة

أ- إدراج المشتربات العسكرية في هذه الفقرة أحياناً ، تبعاً لضرورات الأمن القومي .

ب- في حالة حصول خطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة مع الدول الأخرى ، بسبب اختلاف أسعار الصرف (إسماعيل، ١٩٨٥: ٣١-٣٠).

إن ميزان المدفوعات يوفر للحكومة صورة شاملة للاقتصاد الوطني ، وهو يظهر الهيكل الإنتاجي ، وكميات السلع والخدمات المصدرة والمستوردة ، والعوامل المؤثرة فيها ، مثل مدى استغلال الطاقة الإنتاجية ، وحجم استثمارات الدولة ، والمستوى العلمي والتقني الذي وصلت إليه، وتكاليف السلع التي تنتجها الدولة تأثير الصادرات والمستوردات على الاقتصاد الوطني ، ومقدار استخدام الدوائر الاقتصادية للعملات الأجنبية والوضع المالي للدولة ، وبواسطته يتم رسم السياسة الخارجية المناسبة لها ، فإذ لم تول الحكومة الاهتمام اللازم لبيانات ميزان المدفوعات عند رسمها لسياستها الاقتصادية ، ومن ثم سياستها الخارجية ، فلاشك أن ذلك سيعود بالضرر التام على الاقتصاد الوطني ، مما ينذر بما لا يحمد عقباه .

المبحث الثاني

لمحة تاريخية عن ميزان المدفوعات الإيراني للأعوام ١٩٥٣ -١٩٧٣

تولى الشاه مجد رضا بهلوي (۱) العرش الإيراني في السابع عشر من ايلول ١٩٤١ (فهمي، ١٩٧٣ : ١٩٧٣) احمد ومراد، ١٩٩٢ : ١٩٠١)، وكانت إيران تعاني من ظروف بالغة التعقيد تحت وطأة الاحتلال البريطاني – السوفيتي ١٩٤١، فكانت مؤسسات الدولة في حالة فوضى عارمة في المجالات كافة (جازاني، د.ت :٤٩)، وكان ميزان المدفوعات في حالة يرثى لها، إذ أرتفعت تكاليف المعيشة من ١٠٠٠% في عام ١٩٤٢ إلى ٢٦٩% في عام ١٩٤٢ (احمد ومراد، ١٩٩٢ : ١٥١)، وتفاقمت مشكلة التضخم، فحاولت الحكومة الإيرانية معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة من خلال الحصول على المساعدات من دول الحلفاء، والاستعانة بخبراء من الولايات المتحدة الأميركية في الشؤون الاقتصادية(جازاني، د.ت :٧٥)، إلا أن تلك المحاولة لم تكن ناجحة تماماً (بالعاني، ١٩٩١ : ١٠٤) (العاني، ١٩٩١ : ١٩٠٢) (مراد، ١٩٨٤ : ٢٠٤).

مرت إيران منذ منتصف القرن العشرين بأزمات مالية عديدة، عانت فيها من اختلال ميزان^(۲) مدفوعاتها، إلا أن تلك الأزمات لم تستمر طويلاً، وكان من الممكن تلافيها بأتباع سياسات اقتصادية أكثر حكمة (Plannin, 1967: 53).



جامعة واسط محلعة كليعة التربيعة

إن أبرز الأزمات المالية خلال هذه المدة، هي الأزمة المالية الخانقة التي تلت الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال فضل الله زاهدي (٦) في التاسع عشر من آب عام ١٩٥٣ على رئيس الوزراء محمد مصدق (١)، والتي استمرت لعامين (١٩٥٤–١٩٥٥) استنفذت فيها جميع احتياطاتها من النقد الأجنبي وشهد ميزان مدفوعاتها عجزاً بالغاً، وقد اتخذت الحكومة ضوابط وقيود لتحديد مستوى الاستيرادات وخفضها إلى مستوى واطئ، وزيادة صادراتها إلى اكبر قدر ممكن لتعويض عجز ميزان المدفوعات، وفي عام ١٩٥٥ بدأت الحكومة الإيرانية بخطة اقتصادية امدها سبع سنوات بعد تحسن عوائدها المالية من تصدير النفط، وحصولها على مساعدات من الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن التوسع في تقديم القروض للقطاع الخاص واتساع الاستيرادات من جهة وركود الصادرات من جهة أخرى، أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية جديدة في عام ١٩٥٩، وظهور عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار بسبب التضخم (جمعة، ٢٠٠١ : ٥٥).

لم تستطع حكومة منوشهر (٥) اقبال (٣ نيسان /ابريل ١٩٥٧ – ٣١ آب / أغسطس ١٩٦٠) ولا حكومة جعفر شريف امامي (١) التي خلفتها في (آب /أغسطس ١٩٦٠) من تجاوز الأزمة، وقد وصلت الأزمة المالية ذروتها عام ١٩٦٠، إلى الحد الذي أصبح فيه الرصيد المالي من الاحتياطات الأجنبية غير كاف لتغطية المدفوعات لمدة خمسة عشر يوماً التالية. وكان الاقتصاد على وشك الانهيار، فأخذت حكومة على اميني (١٩ التي تشكلت بعد استقالة جعفر شريف امامي في الخامس من حزيران/ مايو ١٩٦١، على عاتقها حل مشكلة البلاد المالية، وفرضت قيوداً قاسية على الاستيرادات واستعانت بقرض من صندوق النقد الدولي، ضمن برنامج استمر لعامي (-1911-1917)، فتحسن الاقتصاد الإيراني واستعاد ميزان المدفوعات عافيته (جراهام، ١٩٨٨ : -191-191).

أراد الشاه استغلال الفرصة ليظهر بمظهر الشاه المصلح عند الجماهير المتذمرة من سوء الأوضاع الاقتصادية، فأطلق برنامجاً اصلاحياً تحت عنوان (ثورة الشعب والشاه) أو (الثورة البيضاء (^^))، واجرى عليه استفتاء في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، وتمت المصادقة عليه في هذا الاستفتاء (Stempli, 1983) (Saikal, 1980 : 203).

تعرض ميزان المدفوعات إلى عجز مالي من جديد في عام ١٩٦٥، وبقي الحال هكذا تارة يتحسن، ويسوء تارة أخرى حتى عام ١٩٧٣، حتى بلغ مقدار العجز في المدة (١٩٦٥–١٩٧٣) ما يزيد عن (٢٢٢) مليون دولار، ومعدل عجز الحساب الجاري خلال المدة (١٩٦٨–١٩٧١) بلغ (٣٧٨.٥) مليون دولار، لكنه انخفض في عامي(١٩٧١–١٩٧١) إلى (٢٣٠١) مليون دولار ((١٩٥٢ الفطية في عام ١٩٧١) الميدة اتفاقية طهران (٩). ينظر ملحق رقم (١)



جامعة واسط مجلة كلية التربية

جدول رقم (١)

ميزان المدفوعات الإيراني (مليون دولار)

197	1977	1971	194.	1979	<u> 1978</u>	
						١. الحساب الجاري
						المستلمات:
٥٠٦٧	7077	7112.1	۱۲٦٨.٤	1.99	90.0	عوائد النفط
770	٤٦٤	٣٦٤.٣	۲٥٨.٨	771.7	۲۰۸.۱	الصادرات
٥٨٢	۳۳۷	100.1	177.9	۱۸۸.٤	101.0	الخدمات
٦٢٨٤	٣٣٣٧	7777.0	179.1	1011.5	1870.1	اجمالي المستلمات
						المدفوعات:
_	-	74.9.5	191	1757.0	107.7	الاستيرادات
_	-	۲.۸	0.9	٦.١	۲.٤	الذمم
_	-	٤٤٤.٤	٣ ٧9	٣١٦.١	۲۷۳.٦	الخدمات
०८१२	٣٥.٢	7707.7	7770.1	۳.٧٧	۱۸۰۲.۸	اجمالي المدفوعات
٣٨٥	170	77	770	700	٤٧٧.٧	ميزان الحساب الجاري
						٢. حساب رأس المال
١٣٠٤	٩٧٨	٧.,	778.1	٥٣٦.٨	٤٧٤	قروض طويلة الاجل
10.	٧٤	00	٥٠.٢	٣٣	77.1	قروض ورساميل خاصة
0 { 1	(*) {00	۳۲٦.٥	7 £ 1.7	100.7	1.7.9	اعادة اصل القروض طويلة
						الاجل
_	-	۱۸.٦	٩.١	11	٩.٦	اعادة القروض بضمنها الفائدة
١	٥	٠.٩	٣.٢	۲.۲	1.7	الاستثمارات في الخارج
17.0	٤٣١	٤٠٩.٦	٤١٣.٤	٣٩٧.٣	٣٨٢.٢	ميزان حساب رأس المال
_	_	7 £ . £	_	-	٤.٢	خطأ وحذف
7 2 0	٦٦	117.7	۲۱.۸	۸۳.۸	_	مستلمات غير متوقعة
1.79	٤٩٣	٤٧٨.٨	۲۳۹.۸	٧٠.٩	99	اجمالي الميزان

^(*) بضمنها اعادة دفع القروض الخاصة.

المصدر: EIU, op.cit., p53



جامعة واسط محلعة كليعة التربيعة

عانت إيران من صعوبات في ادارة ميزان مدفوعاتها، ومن شحة في احتياطات النقد الأجنبي، إذ إن الضغط التقليدي الذي تفرضه عملية التنمية على ميزان المدفوعات، بسبب زيادة الاستثمار العام والخاص، وبالتالي زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة، وارتفاع دخول افراد الشعب، الذي ينصب على السلع الاستهلاكية المستوردة لإنعدام الإنتاج المحلي وكونه ذات جودة أقل، فضلاً عن الفساد الحكومي وهدر الأموال والاستيلاء عليها، مما يتسبب بحدوث عجز مستمر في ميزان المدفوعات وهو دليل واضح على سوء التخطيط الحكومي في المجال الاقتصادي، ولا يمكن حلى مشكلة هذا العجز الا من خلال تدفقات رؤوس الأموال أو الحصول على القروض من الخارج، وعلى الرغم من ان إيران عانت من القوى المذكورة، لكن حصولها على عوائد سخية من استثمار مواردها النفطية، اتاح لها المناورة واجتياز الأزمات المالية التي مرت بها.

المبحث الثالث

أثر زبادة أسعار النفط على ميزان المدفوعات للأعوام ١٩٧٣ – ١٩٧٩

تغيرت أوضاع ميزان المدفوعات الإيراني بشكل واضح وجلي بعد ثورة تصحيح أسعار النفط (١٠)، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، فكانت ثورة حقيقية في السياسة النفطية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) وكانت إيران إحدى الدول المنتفعة من سياسة المنظمة الجديدة، بل أنها حصلت على أرباح كبيرة، تفوق أرباح الأعضاء الآخرين في المنظمة ، إذ ارتفع سعر برميل النفط الإيراني في المزادات النفطية التي كانت تعقد في إيران، إلى ما يزيد عن (١٧) دولار في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ (١٢).

شهدت إيران وللمرة الأولى في تاريخها عوائد مالية نفطية كبيرة مطلع عام ١٩٧٤، فأصبح بإمكان الحكومة الإيرانية تغطية المدفوعات المالية للسلع المستوردة ، ونتج عنها فائضاً في الحساب الجاري بقيمة (٣٨٥) مليون دولار ، وفائضاً إجمالياً في ميزان المدفوعات بقيمة مليار دولار ، وزيادة كبيرة في كمية الموجودات الأجنبية من الذهب والعملات في البنوك الحكومية والخاصة(21: 1975, EIU, 1975). ظهر الأثر الكامل لثورة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٥ ، إذ وصلت عوائدها المالية أواخر ذلك العام إلى (١٨٦٧١) مليون دولار ، أي بزيادة ثلاث أضعاف عن عام ١٩٧٤ ، وبزيادة مقدارها سبعة أضعاف عما كانت عليه في عام ١٩٧٣ ، فشهد الحساب الجاري فائضاً قدره (٨١٢٥) مليون دولار (Bashiriyeh, 1983 : 99).



جامعة واسط محلعة كليعة التربيعة

أستمر أثر زيادة العوائد المالية النفطية عام ١٩٧٦ على ميزان المدفوعات ، إذ ازدادت إلى ما يزيد عن (١٩) مليار دولار ، وارتفعت أيضاً عوائد تصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى ما يقارب ضعف ما كانت عليه عام ١٩٧٥ ، إلا أن فائض الحساب الجاري انخفض إلى ملياري دولار ، فشهد الميزان عجزاً للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٧ ، في حين أن حساب رأس المال شهد زيادة في تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل ، إلا أن مدفوعات خدمة الديون السابقة عادلت بل وتجاوزت في بعض الأحيان إجمالي تدفقات القروض (15-14: 1984, 1984).

لم تستمر الحكومة الإيرانية في زيادة صادراتها النفطية عام ١٩٧٧ ، إذ قامت بخفض إنتاج وتصدير النفط كسياسة جديدة لها، وذلك لمواجهة التضخم المالي، الذي ساد الأوضاع الاقتصادية آنذاك، وعلى الرغم من ذلك فأن ميزان المدفوعات شهد فائضاً بقيمة ملياري دولار، بيد أن الفوائض في الميزان اختفت عام ١٩٧٨، فعلى الرغم من محاولتها زيادة التصدير النفطي في ذلك العام، إلا أن هذه المحاولة كان مصيرها الفشل، ويعزى ذلك إلى حدوث أزمة العرض في الأسواق النفطية العالمية، ولذلك شهد الميزان عجزاً بمقدار (٥٧٩) مليون دولار (١٣).

أدى سقوط النظام الملكي ، وانتصار الثورة الإيرانية ، وتأسيس النظام الجمهوري (الجمهورية الإيرانية ، الإيرانية ، وأيسلامية الإيرانية)، في شباط / فبراير ١٩٧٩ ، إلى تغيير النظام الجديد للسياسة النفطية الإيرانية ، وخفضت إيران إنتاجها النفطي إلى النصف ، إذ بلغ (٢٥٧,٦) الف برميل ، بعدما كان إنتاجها يتجاوز خمسة ملايين برميل يومياً ، وعلى الرغم من ذلك فأن الميزان شهد فائضاً بما يزيد عن خمسة مليارات ونصف (IMF, 1984 : 198). ينظر جدول رقم (٢)

شهدت إيران مطلع عام ١٩٧٤ عوائد مالية كبيرة ، نتيجة تصديرها للنفط ، فتغيرت أوضاع ميزان المدفوعات الإيراني ، والذي كانت بياناته تشير في السنين السابقة لذلك العام إلى حالة العجز الذي كان يعاني منه على الدوام ، وكان من المفترض أن تحسن الحكومات الإيرانية الانتفاع من الفائض المالي ، وهو الصفة الجديدة وقتذاك لميزان مدفوعاتها التي أصبحت بياناته تشير إلى ميلان كفة الصادرات على حساب الواردات، وذلك باتخاذها سياسة اقتصادية تنموية شاملة ، بالاعتماد على الواردات المالية النفطية الكبيرة ، بما يؤمن لها إيجاد موارد اقتصادية جديدة ، وخفض الاعتماد على النفط ، لكي يخرج من دائرة الدول الربعية ، إلا أن ذلك لم يحدث .

جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

المبحث الرابع

تطورات ميزان المدفوعات وأثرها على السياسة الاقتصادية الإيرانية ١٩٧٤ - ١٩٧٩

أدت زيادة العوائد المالية النفطية ، وميلان كفة الصادرات على حساب الاستيرادات في ميزان المدفوعات أواخر عام ١٩٧٤، إلى قيام حكومة أمير عباس هويدا (١٤٠١)، مطلع عام ١٩٧٤ بإجراء تعديلات على الخطة الخمسية (١٩٧٨ –١٩٧٨) ، فأضافت عليها عدد من المشاريع الاقتصادية الكبرى لإنعاش الاقتصاد الإيراني (كابينه، ١٩٧١) (٣: ١٩٧١).

في السياق ذاته اتخذت الحكومة إجراءات اقتصادية جديدة ، أزالت بموجبها مجموعة كبيرة من القيود الحمائية على الاستيرادات ، وخفضت التعريفات والضرائب التجارية المفروضة سابقاً على استيرادات المواد الغذائية ، والمواد الأولية المستوردة من الخارج ، ولم تكتف بهذا القدر من الانفتاح على الأسواق العالمية ، بل أن هذا الانفتاح شمل إزالة بعض القيود الأخرى المفروضة على المستوردات إزالة تامة ، وخفضت الكثير من التعريفات الكمركية التي كانت تفرض لحماية الإنتاج المحلي الإيراني من السلع المعمرة ، وزادت الحكومة من استيراداتها زيادة كبيرة (21 : 1975).

لم يؤدي التحسن الكبير لميزان المدفوعات الإيراني ، إلى تغيير الحالة الاقتصادية لغالبية الشعب ، بسبب سياسة الشاه محمد رضا بهلوي الرامية إلى استعادة أمجاد الحضارات الفارسية القديمة، والتي استهدف من خلالها جعل إيران قوة عسكرية كبرى على المستويين الإقليمي والعالمي ، دون أن يلتفت إلى حاجات الشعب الأساسية ، وقد تجسدت ملامح هذه الاستراتيجية بالآتي :

- 1. تدعيم أركان الحكم الأساسية لديه، وهي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وحاشية البلاط الملكي والبير وقراطية الحكومية .
 - ٢. توسيع قاعدة التصنيع ، وإعطاء دور أكبر للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات .
 - ٣. الإسراع بعملية التغريب الاجتماعي .
- ع. توسيع سلطة الدولة المركزية في توجيه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1980 : 203) .

في خضم تصاعد زخم الأحداث ، وكمحاولة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في البلاد، شنت الحكومة الإيرانية مطلع عام ١٩٧٥ حملة واسعة ضد الفساد والاحتكار والمضاربة ، وتركز الثروات بأيدي قلة من ذوي النفوذ والسطوة والمنتفعين، واتخذت الحكومة إجراءات شديدة في هذا الشأن ، فقامت بتحديد أسعار السلع ، وقلصت نفقات الميزانية العامة ، ووجهت الاتهامات لقطاع رجال الأعمال الخاص، بانه السبب في الفوضى الاقتصادية التي تعانيها البلاد ، وفي هذا الصدد



جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

يقول غلام رضا نجاتي (٢٠٠٨: ٢٠٠٨): "أن مشاريع التنمية الاقتصادية كانت منبعثة من رغبات وأهواء شخص واحد، وكانت كل القرارات المهمة وعديمة الأهمية أحياناً، تتخذ من قبل مجهد رضا بهلوي ، والتغيير المفاجئ للسياسات المتبعة ، واتخاذ القرارات المتسرعة أربكت عمل المسؤولين الحكوميين ، ومهدت لهم سبل الفساد، ... ولم يعد يسع الشاه سوى توجيه التصريحات الجوفاء ضد الفساد وضرورة مكافحته ، ففشلت المشاريع الاقتصادية ، ولم ينل العمال نصيبهم من الأرباح ، وفشل مشروع مجانية التعليم ، وحملة مكافحة الأمية " .

أدى الارتفاع التدريجي لأسعار السلع الاستهلاكية الأساسية منذ عام ١٩٧٣ ، والذي كان يبلغ آنذاك (٦,٥ %) إلى (١١,٣ %) في عام ١٩٧٦ ، إلى حدوث تدهور خطير في الدخل الفعلي والحقيقي للمواطن الإيراني البسيط، ولم تعد رواتب وأجور المواطنين كافية لشراء مستلزمات الحياة الأساسية ، بسبب التضخم المالي ، نتيجة سوء السياسة الاقتصادية والتي لا تلبي طموحات الشعب الإيراني (وزارة اقتصاد، ١٩٧٤ :٢).

ظهر جلياً منذ مطلع عام ١٩٧٦ ان نمط التنمية والتحديث قد خلق تناقضات واسعة في المجتمع والاقتصاد الإيرانيين تمثلت بـ:

1- ثبوت فشل الاصلاح الزراعي، إذ قطف ثماره الأغنياء وذوي النفوذ والسلطة على حساب الفلاحين، مما أدى إلى حدوث ركود في القطاع الزراعي وتراجع نسبة مساهمته في ميزان المدفوعات وعملية التنمية (46: Nima, 1983).

٢- تفاقم مشكلة توزيع الثروة والدخل بين المدينة والريف من جهة، وبين سكان المدن انفسهم من جانب اخر، إذ تسببت هجرة سكان الريف إلى المدن الكبرى بزيادة مستوى الفقر والبؤس بين المهاجرين من الطبقة العاملة، وتفاقم أزمة السكن أيضاً (Saikal, 1980 : 10).

٣- حدوث اختناقات كبرى في وسائل النقل والطرق والموانئ والخدمات وغيرها (& Vakil,1984 : 33 - 100).

- 2- انتشار الفساد الهائل بين افراد العائلة المالكة وجهاز البيروقراطية الحكومية فأصبحت مؤسسة بهلوي تنافس شركة النفط الإيرانية في قيمة الموجودات المالية التي لديها (Hikmam, 1982 : 411).
- - استشرى الفساد داخل المؤسستين العسكرية والأمنية، اللتين كانتا تستأثرا على ما يقارب ثلث ميزانية الدولة طيلة مدة حكم الشاه مجد رضا بهلوي.



جامعة واسط محلعة كليعة التربيعة

ومن اجل كبح جماح التضخم ومحاولة اعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الإيراني قررت الحكومة في مطلع عام ١٩٧٧ خلق ركود عبر الحد من الانفاق العام، بيد ان تلك السياسة لم تؤت ثمارها نتيجة للركود الاقتصادي الذي ضرب البلدان الصناعية(Bashiriyeh, 1983 : 28). وحاول الشاه مجد رضا بهلوى القضاء على الفوضى التي احدثتها سياسته المتخطبة في المجال الاقتصادي، فأسند رئاسة الوزراء إلى الاقتصادي المعروف د. جمشيد اموزكار (١٥) في السادس من آب/ أغسطس ١٩٧٧ خلفاً لرئيس الوزراء المقال امير عباس هويدا، ويرجع ذلك إلى العلاقات الوطيدة التي كانت تجمع بين د. جمشيد اموزكار بالعديد من الساسة الامريكيين، واسترضاء رجال الاعمال الإيرانيين، وكمحاولة لعلاج الضغوط التضخمية على ميزان المدفوعات الإيراني، وقد ثبت ان السياسة الاقتصادية التقشفية القاسية لم تنجح، بل انها خلقت أزمة جديدة تمثلت في انتشار البطالة الواسع والكساد الاقتصادي والتدنى الكبير في الأجور، وعلى الرغم من التضخم الحاد الذي عاني منه الاقتصاد الإيراني، إلا أن الشاه رفض تخفيض النفقات العسكربة كجزء من سياسة التقشف (البستاني، ١٦: ١٩٨٦) ، بسبب طموحه في نفوذ بلاده على الخليج العربي بعد رحيل القوات البريطانية عن المنطقة في مطلع السبعينيات (نجاتي، ٢٠٠٨ :٥٢٣) ، لذا ارتفعت الميزانية العسكرية الإيرانية من (۲۹۳) مليون دولار في عام ١٩٦٣ إلى (١٨٠٠) مليون دولار في عام ١٩٧٣، ثم ارتفعت لتصل إلى (٧٣٠٠) مليون دولار في عام ١٩٧٧، وازداد عدد افراد الجيش الإيراني من (١٢٠) الف فرد في عام ١٩٥٣ ليصل إلى (٤١٠) الف في عام ١٩٧٧، ليحتل المرتبة الخامسة على مستوى الجيوش في العالم من حيث العدة والعدد، وكانت القوة الجوبة الإيرانية أفضل القوى الجوبة في الشرق الأوسط تسليحاً، في حين عدت القوة البحرية اكبر واقوى القوات في الخليج العربي (: Hurewitz, 1969 272) ، فضلاً عن ذلك زادت الحكومة الإيرانية من قروضها المقدمة إلى دول عدة، وقدمت لها المساعدات المالية لأحتوائها سياسياً وجعلها تسير في فلك السياسة الإيرانية (وزارت جنك، ١٣٩٩هـ :٦) ، لهذا السبب لم يشعر المواطن الإيراني بميزة ارتفاع أسعار النفط لأن الشاه استغلها لتحقيق احلامه وحده دون ان يلتفت إلى الأوضاع المعيشية الصعبة التي كان يعاني منها المواطن الإيراني (السبكي، د.ت:١٩٦).



جامـعة واسـط مجلـــة كليـــة التربيــة

جدول رقم (۲)

ميزان المدفوعات الإيراني ١٩٧٤ – ١٩٧٧ (مليون دولار)

		¥ ,	•	`	
	1944	1945	1940	1977	<u> 19 7 7 </u>
١. الحساب الجاري					
المستلمات					
قطاع النفط	٥٠٦٧	17171	19.08	7.707	7.71 £
الغاز	۸٧	١٣١	7.7	١٨٣	191
السلع	٥٤٨	٥٦٣	££A	٤٧٢	07 £
الخدمات	٦٦٤	144.	٣٢٦٨	٣٠٩٧	7171
الاجمالي	7777	71150	71971	7	7009.
العوائد					
استيراد القطاع الخاص	7101	٦٣٣٤	۸۹۳٤	1.777	11770
استيرادات القطاع العام	7750	7017	977.	9 £ • A	11790
الاجمالي	0197	1797.	١٨٦٠٤	1977.	7727.
ميزان الحساب الجاري	£77	۸۲۱۵	71£7	٤٧٣٤	1 4 9 £
٢. حساب رأس المال					
استخدام قروض طويلة الاجل	١٣٠٤	707	٣٠٠	٥٦,	1400
تدفق قروض خاصة	١٥.	777	771	717	V 0 9
اعادة دفع القروض	٥٤١	1717	V Y 9	٧١١٠	٦٨٠
الاستثمارات في الخارج	١	777	Y 9 £ 1	1 7 9 .	١١٠٨
معاملات غير مسجلة واخطاء	٩	٣٧	٤٢٨	٨٤	0,0
اجمالي الميزان	1101	٤٩٢.	1971	711	7.10

(*) يدخل ضمنه المستلمات غير المتوقعة.

المصدر: .EIU, op.cit., p, P.22



جامعة واسط محلعة كليعة التربيعة

في السياق نفسه فشل التراجع الحاد في اجمالي الناتج القومي الإيراني في كبح جماح التضخم الانكماشي ($^{(1)}$) الذي ازداد من ($^{(1)}$) في عام $^{(1)}$ الذي ازداد من ($^{(1)}$) في عام $^{(1)}$ المنكماشي ($^{(1)}$) الذي الذي الذي الذي الذي المناعق الإيرانية التي بدأت تسود في إيران منذ عام $^{(1)}$ وكان واضحاً بشكل جلي ان ايام الملكية الشاهنشاهية الإيرانية أصبحت معدودة، وهو ما تجلى في الاضراب الوطني والاضراب الصناعي واضراب عمال النفط وحركة العصيان المدنية العامة، وقد حاول الشاه مجد رضا بهلوي في الاشهر الأخيرة من عام $^{(1)}$ انقاذ نظامه عبر تغيير الحكومات ورؤساء الوزارات ($^{(1)}$ – $^{(1)}$) فقدم جمشيد اموزكار استقالته بإيعاز من الشاه مجد رضا بهلوي في الرابع والعشرين من $^{(1)}$ أغسطس $^{(1)}$) وكلف جعفر شريف امامي بتشكيل الوزارة الجديدة (نجاتي، $^{(1)}$) وذلك لارتباط الأخير بعلاقات جيدة مع المؤسسة الدينية في إيران ، والتي كانت تتزعم المعارضة ضد الشاه (جمعة ، $^{(1)}$) .

حاولت الحكومة الإيرانية خفض الصادرات النفطية، بيد ان هذه الإجراءات لم يكتب لها النجاح بعد حدوث أزمة العرض في السوق النفطية العالمية في عام ١٩٧٨، ورجعت مسألة زيادة الصادرات النفطية تحتل الأولوية في هذا العام، الذي شهد عجز ميزان المدفوعات بمقدار (٩٧٥) مليون دولار، بعد فائض بقيمة ملياري دولار في عام ١٩٧٧، ويعزى ذلك إلى اضطراب السوق النفطية العالمية وقتذاك من جانب، والى الإضرابات السياسية التي عرقلت زيادة التصدير النفطي من جانب آخر، فاستقالت الحكومة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ بإيعاز من الشاه إلى الجنرال غلام رضا أزهاري (١١) بتشكيل الحكومة الجديدة ، وقد باءت كل محاولات هذه الحكومة في تهدئة جموع العشب الإيراني الغاضبة ، وفي زيادة الصادرات النفطية، وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات (وزارت مالية ، ١٩٧٨ : ١٩٣٩) ، ولم تكن حكومة شاهبور بختيار (١٩١١)، والتي تشكلت في (٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩) بأسعد حظاً من الحكومات التي سبقتها ، إذ انشغلت بتهدئة الأوضاع السياسية المضطربة ، ومحاولة السيطرة على مقاليد الأمور دون أن تتمكن من تحسين الأوضاع الاقتصادية، بيد أن الأوضاع ساءت ، وزاد الغضب الجماهيري ، وخرجت الأمور عن السيطرة ، فهرب الشاه إلى خارج البلاد في الشهر ذاته ، وانتصرت الثورة في شباط / فبراير ١٩٧٩ (البحراني، ٢٠٠٧).

مما تقدم يتبين أن ميزان المدفوعات يوضح أثر السياسات الاقتصادية لدولة ما على الهيكلية العامة والخاصة لتجارتها الخارجية ، ويساعدها على تخطيط وتوجيه علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وعند قيام الدولة بوضع سياستها المالية والنقدية ، وإنطلاقاً مما سبق ، فأن على أي دولة أن تجعل ميزان



جامعة واسط محلعة كليعة التربيعة

المدفوعات المرشد والموجه عند وضع سياستها الاقتصادية، بيد أن السياسة الاقتصادية الإيرانية لم تأخذ بيانات الميزان في الحسبان عند قيامها بوضع خطتها الاقتصادية ، فتغافلت عنه وأهملته .

لم تستغل الحكومة الإيرانية التغير الذي أصاب ميزان المدفوعات، والذي أشار بوضوح إلى زبادة الصادرات زبادة كبيرة ، ولم تضع خطة اقتصادية شاملة للاقتصاد الإيراني، للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد بأكملها، بل ان خطتها الاقتصادية شملت العاصمة طهران وبعض المدن الكبيرة ، وأغفلت الكثير من الأقاليم ، وازدادت حالة الفقر التي عاني منها سكان الريف ، مما أدى إلى زيادة الهجرة إلى المدن الكبري ، وزبادة العبء على هذه المدن في المجالات كافة آنذاك ، وكان مرد ذلك إلى إنصياع الحكومة بشكل تام إلى أوامر ورغبات الشاه مجد رضا بهلوي ، والذي كان يطمع باستعادة أمجاد الحضارات الفارسية القديمة ، فزادت تخصيصات المؤسسات العسكرية والأمنية بنسبة الثلث من الميزانية العامة للدولة ، في حين أن بيانات ميزان المدفوعات ، كانت تشير بجلاء إلى زيادة الاستيرادات زبادة لا تتناسب مع الصادرات ، وعلى الرغم من أن ميزان المدفوعات كان يشير إلى الفوائض النقدية من الصادرات ، إلا أن أموال الاستيرادات لم توجه إلى استيراد الآلات الإنتاجية بشكل مدروس ، لكي يتم الانتفاع منها في عملية التنمية ، بما يؤمن تحقيق أهداف العملية التنموية ، بل أن الأدهى من ذلك وأمر هو تخلى الحكومة عن سياستها الحمائية ، ورفعها للكثير من القيود والضرائب والرسوم على الاستيرادات ، وفسح المجال للشركات والمصارف الأجنبية للعمل في داخل إيران ، دون أن تخضع لقيود وضوابط اقتصادية وطنية ، وارتفعت أسعار المواد والسلع في إيران زيادة كبيرة ، وقد حدث ذلك في ظل مليارات الدولارات والعملات الأجنبية التي كانت تحصل عليها الحكومة الإيرانية ، وهو أمر غاية في الغرابة ، لكن هذا الاستغراب سيزول إذا ما عرفنا أن الفساد نخر المؤسسات المدنية والعسكرية على السواء ، وهذا يدل على أن التطورات التي شهدها ميزان المدفوعات الإيراني ، كانت لها آثار ضارة على الاقتصاد الإيراني ، بسبب عدم تعامل الحكومة الإيرانية مع هذه التطورات بشكل صحيح ، للانتفاع من هذه التطورات ، وتحقيق طفرة نوعية في التنمية والنهوض بالشعب الإيراني إلى مستوى متقدم من التطور والتحضر.

جامــعة واســط مجلــــة كليــــة التربيـــة

الاستنتاجات

- ا. شهد ميزان المدفوعات الإيراني حالة جديدة لم يألفها سابقاً ، إذ انتهت حالة العجز المزمن التي عانى منها سابقاً ، نتيجة زيادة أسعار النفط زيادة كبيرة .
- ٢. تمثلت الاتجاهات الرئيسة لميزان المدفوعات خلال المدة (١٩٧٣ ١٩٧٨) بزيادة الصادرات والتي كان النفط يمثل نسبة تزيد عن (٨٠%) منها ، وركود الصادرات غير النفطية ،وزيادة الاستيرادات ، والتي تزامنت مع زيادة العوائد المالية النفطية .
 - ٣. استمرار الفائض في إجمالي الميزان بمعدل (١,٨) مليار دولار .
- ٤. لم تستقرأ الحكومة الإيرانية بيانات ميزان المدفوعات قراءة صحيحة ، فعلى الرغم من أن البيانات كانت تشير إلى زيادة الصادرات ، إلا أنها لم تشر إلى تحسن أوضاع الاقتصاد الإيراني قياساً إلى اقتصاديات العالم ، لعدم تنوع جانب التصدير بشكل يشير إلى حالة التشغيل الكامل للقطاعات الإنتاجية .
- •. تغيرت اتجاهات ميزان المدفوعات في عام ١٩٧٩ عما سبقه من الأعوام ، بسبب اتباع النظام السياسي الجديد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) سياسة تجارية حمائية ، استهدفت تقليل الاستيراد العامة والخاصة .
- تميزت المدة الواقعة بين (١٩٧٣ ١٩٧٨) باتساع ميزان حساب رأس المال ، وزيادة الإقراض والاقتراض من أسواق المال الدولية ، وإتساع الاستثمارات في الخارج .
- ٧. لم تستغل الحكومة الإيرانية أموال النفط في عملية تنمية شاملة للقطاعات الاقتصادية كافة ، واقتصرت عملية التنمية على العاصمة طهران ومراكز المدن الكبرى ، وترك الريف وأبنائه يعانون الامرين ، فحدثت هجرة كبيرة من الريف إلى مراكز المدن الكبرى ، مما تسبب في مشاكل اقتصادية كبيرة ، انعكست على الواقع السياسي .
- ٨. فرط الشاه مجد رضا بهلوي باموال النفط لتحقيق أحلامه في استعادة أمجاد الحضارات الفارسية
 القديمة ، وخصص ثلث الميزانية العامة للمؤسستين العسكرية والأمنية .
- 9. تسببت عملية رفع القيود الحمائية على الاستيرادات بالضرر البالغ على الاقتصاد الإيراني ، مما
 زاد من الاضطرابات والاحتجاجات السياسية واصرار الشعب على إسقاط الشاه .



جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

الهوامش والمصادر

- (۱) ولد في ۲۲ تشرين الثاني / نوفمبر ۱۹۱۹ بمدينة طهران ، تلقى التعليم الابتدائي في طهران ، سافر إلى سويسرا عام ۱۹۳۱ ، واكمل دراسته الثانوية فيها عام ۱۹۳۱ ، وبعد رجوعه إلى بلاده دخل الكلية العسكرية وتخرج منها بصفة ضابط مدفعية عام ۱۹۳۸ ، تولى الحكم في (۱٦ أيلول / سبتمبر ۱۹۶۱)، لمزيد من التفاصيل ينظر : محجه وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، ۱۹۸۳ ، ص ص ٤٤ ٨٤ ؛ طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في إيران ۱۹۶۱ ۱۹۰۱ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ۲۰۰۲ ، ص ص ٥٣ ٥٠ .
- (٢) اختلال ميزان المدفوعات: تجاوز الديون المالية على الدولة على حقوقها المالية أو بالعكس خلال مدة معينة كناتج لكل اجزاء الميزان، ويسمى هذا الاختلال فائضاً في حالة تجاوز الحقوق على الديون، وعجزاً في حالة تجاوز الديون على الحقوق، للمزيد من المعلومات. ينظر: محد رضا علي الجاسم، المبادئ الأساسية في الاقتصاد الدولي، د.م، د.ت، ص ٢٢-٢٠؛ بودخدخ كريم، المصدر السابق، ص ص ٢٢-٢٠.
- (٣) ولد عام ١٨٩٠ ، دخل الكلية الحربية عام ١٩١٦ ، كان مقرباً من رضا شاه، قبضت عليه قوات الحلفاء بعد احتلالها لإيران عام ١٩٤١، أرسلته القوات البريطانية إلى فلسطين ليسجن في سجونها ، أطلق سراحه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، عين وزيراً للداخلية عام ١٩٤٩ . لمزيد من التفاصيل ينظر : مجد وصفي أبو مغلى ، المصدر السابق ، ص ص ٧١ ٧٢ .
- (٤) ولد مجد هدايت اشتياني المعروف باسم مجد مصدق عام ١٨٧٩ في قرية أحمد أباد ، حصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية من الجامعات السويسرية ، عارض انتخاب رضا بهلوي شاهاً لإيران عام ١٩٢٥ ، قاد حركة تأميم النفط الإيراني منذ عام ١٩٥١ ، أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٥١ ١٩٥٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر : ثامر مكي علي الشمري، مجد مصدق حياته ودوره السياسي في إيران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.
- (°)ولد في (١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٠٩) ، كان أحد أعضاء الحزب القومي ، شغل منصب وزير الصحة عام ١٩٤٦ ، تسلم بعدها مناصب وزارية أخرى ، كلفه الشاه مجد رضا بهلوي ، بتشكيل الحكومة عام ١٩٥٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الموقع الالكتروني : www.mimirbook.com
- (۱) ولد في (۱۷ حزيران / يونيو ۱۹۱۲)، من عائلة دينية أرسلته الحكومة الإيرانية إلى ألمانيا لإكمال دراسته العالية ، رجع إلى إيران عام ۱۹۳۱ ، عين وزيراً للطرق عام ۱۹۰۰، أصبح رئيساً للوزراء عام ۱۹۳۰ . للمزيد من التفاصيل ينظر : شغف جمعة ، المصدر السابق، ص۹۰ ؛ عليرضا وسطى ، إيران دار ست قرناى جوزواشته ايران درسه قرن كذشته، جلد۲۰۱۱ ، انتشارات باكتاب، تهران، ۲۰۰۳، ص ص۸۹ ۹۱ .
- (٧) ولد عام ١٩٠٥ ، درس المرحلة الابتدائية بطهران ، وأكمل تعليمه العالي في باريس ، شغل منصب وزير الاقتصاد الوطني عام ١٩٥٠ ، واحتفظ بمنصبه في حكومة مجه مصدق ، اوكل إليه فضل الله زاهدي وزارة المالية عام ١٩٥٣ ، وضع بنود اتفاقية النفط مع الكارتل النفطي العالمي عام ١٩٥٤ ، كلفه الشاه برئاسة الحكومة عام ١٩٦١ ، قدم استقالته عام ١٩٦١ . للمزيد من التفاصيل ينظر : مجهد وصفي أبو مغلي ، المصدر السابق، ص ص ٢١ ٢٢ .



جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

(٨) الثورة البيضاء: (انقلاب سفيد) او الثورة الشاه والشعب (انقلاب شاه ومردم) باللغة الفارسية ، وهي سلسلة بعيدة المدى من الإصلاحات، وقد أطلقها الشاه مجد رضا بهلوي كخطوة نحو التحديث والتغريب وبدوافع سياسية ، وكانت محاولة إصلاحية فوقية ، وللحفاظ على نمط السلطة التقليدية ، ولإضفاء الشرعية على سلالة بهلوي كسلطة شرعية أزاء معارضة القوى التقليدية في المجتمع الإيراني ، وقد كان الشاه يأمل في ضرب هذه القوى بتحالفه مع الطبقة الفلاحية ، ولم يدر بخلده أن هذه الثورة ستؤدي إلى خلق توترات اجتماعية، وزيادة عدد الفلاحين الذين لا يملكون الأرض لزراعتها ، بسبب فشل بعض برامج الإصلاح الزراعي ، والافتقار الجزئي للإصلاحات الديمقراطية الحقيقية ، وهيمنة الطبقة الفاسدة على المجتمع ، وهيمنتها على كافة المكاسب . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Said Amir Arjomand, The Turban for The Crown The Islamic Rerolution in Iran, Oxford University Press, pp. 72 -73.

- (٩) اجتمع كل من العراق وايران والكويت وامارة أبو ظبي وقطر والسعودية في الرابع عشر من شباط/ فبراير ١٩٧٠ بطهران للاتفاق على صيغة جديدة لتحديد أسعار النفط وتشكل هذه الاتفاقية مرحلة ذات أهمية كبيرة في المراحل التي مر بها تسعير النفط الخام في الدول المنظمة إلى منظمة الاوبك والاسواق العالمية النفطية، فبموجب هذه الاتفاقية ثبتت طريقة جديدة لتعيين الأسعار، وهي طريقة الاتفاق على السعر بين الدول المنتجة للنفط والشركات الدولية بعدما كانت تنفرد هذه الشركات بتعيين الأسعار من جانب واحد .. للمزيد من المعلومات ينظر: قاسم أحمد العباس ، اتفاقية طهران ١٤ شباط ١٩٧١ قصة الاتفاقية وثائقياً، النفط والتنمية (مجلة) العراق، العدد الثالث، السنة الرابعة، كانون الأول ١٩٧٨، ص ص ١٧٢-١٨٥.
- (١٠) عقدت مجموعة من الدول المصدرة للنفط (العراق ، إيران ، الكويت ، قطر ، السعودية) اجتماعاً ، في السادس عشر من تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٣ ، وتمخض الاجتماع عن قرار كان له الأثر البالغ في الاقتصاد العالمي ، فقد أعلنت الدول المجتمعة عن زيادة أسعار النفط المصدر إلى (٧٠%) عن الأسعار السابق، لوضع نسبة من التكافؤ بين أسعار النفط كمادة ناضبة ، وأسعار استيرادات هذه الدول من السلع المستوردة من الدول الغربية ، للمزيد من التفاصيل ، ينظر : عبد النافع محمود، ملاحظات أولية حول بلورة السياسات العربية النفطية " آفاق عربية" (مجلة)، العراق ، العدد (٢)، السنة السادسة، تشرين الاول ١٩٨٠، ص٣٣ ؛ السياسة الدولية (مجلة)، القاهرة ، العدد (١٤)، ١٩٧٥، ص٣٣ ؛ النفط والمستقبل العربي (مجلة)، العدد (١)، السنة الدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت، ص٨ .
 - (١١) كلمة اوبك ، هي لفظ مختصر لاسم المنظمة باللغة الانكليزية :

Organization of The Oetroleum Exporting Countries

والتي تعني منظمة الدول المصدرة للنفط ، وتأسست هذه المنظمة بناء على دعوة الحكومة العراقية لعدد من الدول المصدرة للنفط مثل ايران وفنزويلا والكويت والسعودية ، لغرض مناقشة ما يتعلق بإنتاج وتصدير النفط ، وتم عقد الاجتماع في أيلول / سبتمبر ١٩٦٠ ، والذي تمخض الاجتماع عن تأسيس هذه المنظمة ، للمزيد من التفاصيل ، ينظر : سيروب استيبانيان ، " منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك "، النفط والتنمية (مجلة)، العدد (٨)، السنة (١)، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ص١٠٥ - ١١٣٠ .

(١٢) بعد اندلاع حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، اتخذت الدول العربية المصدرة للنفط قراراً بحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمربكية وهولندا ، ودعت هذه الدول إيران إلى الولايات المتحدة الأمربكية وهولندا ، ودعت هذه الدول إيران إلى التضامن معها في هذا القرار، كونها دولة



جامعة واسط مجلعة كليعة التربيعة

إسلامية ، إلا أن الشاه محمد رضا بهلوي ، لم يستجب للمطالب العربية ، فكانت العوائد النفطية الإيرانية تفوق العوائد النفطية للدول العربية التي التزمت بقرار الحظر . للمزيد من التفاصيل ينظر : غلام رضا نجاتي ، التاريخ الإيراني المعاصر إيران في العصر البهلوي ، ترجمة : عبد الرحيم الحمراني ، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ، قم ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٧٠ ؛ شفيق محمد ، النفط ومعركة التحرير ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ص ٧٠ - ٨٠٠ .

(۱۳) كان السبب بذلك هو زيادة الاستيرادات الإيرانية في القطاع العام من السلع والخدمات بشكل غير منطقي . للمزيد من التفاصيل ينظر :مجمع مردم ، اسناد وزارت اقتصاد ، كزارش وضعيت اقتصادي ، كارتون ۱۱۹، سنة ۷۰ ، تاريخجه ۱۹۷۸ ؛ . IMF, Op.Cit, p. 18 . ؛

(١٤) ولد في طهران عام ١٩١٨ ، اكمل دراسة المرحلة الابتدائية فيها ، ثم أكمل تعليمه الثانوي في لبنان ، حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة السوربون الفرنسية ، ورجع إلى بلاده عام ١٩٤٢ ، كلفه الشاه محمد رضا بهلوي بتشكيل الحكومة عام ١٩٦٥ ، واستمر رئيساً للوزراء حتى عام ١٩٧٧ ، للمزيد من التفاصيل ، ينظر : باقر عاقلى ، شرح حال رجال سياسي ونظامي معاصر ايران ، جلد ثالث ، نشر كفتار ، تهران ، ١٣٨٠ ، ص ص ١٧٧٠ - ١٨٠١ .

(١٥) ولد في (٢٥ حزيران /يونيو ١٩٢٣) ، في محافظة فارس ، والده حبيب الله مدرس القاضي بوزارة العدل، وعضو في مجلس الشيوخ ، وكانت والدته من أوائل النساء الإيرانيات اللواتي درسن العلوم الحديثة ، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في طهران ، حصل على الدكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة كورنيل ، والماجستير في الهندسة الفيزيائية من جامعة واشنطن ، أصبح وزيراً للعمل في حكومة منوشهر أقبال، وتقلد مناصب وزارية عدة في الحكومات الإيرانية التي تلتها . للمزيد من التفاصيل ينظر: شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وعلى الموقع: fa.m.wikipedia.org التي تلتها . للمزيد من التضخم في العقد السابع من القرن العشرين، في دول عديدة ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، والدول الأوربية ، وإيران ، ويقصد به ركود النمو الاقتصادي، وضعف الطلب على السلع والخدمات ، مع ارتفاع مستمر في الأسعار، للمزيد من التفاصيل، ينظر : سفانة قاسم ، ظواهر اقتصادية معاصرة ، دار الأخوين ، صنعاء ، ١٩٩٩، ص ص ص ١٠٥٠ -١٠٠.

(١٧) ولد في شيراز عام ١٩١٢، درس في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين ، في الكلية الحربية الإيرانية ، وتخرج من كلية الأركان بواشنطن عام ١٩٥٠ ، كلفه الشاه بتشكيل الحكومة بتاريخ (٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، للمزيد من التفاصيل ، ينظر : منصور معادل ، الطبقة والسياسة والايديولوجيا في الثورة الإيرانية ، مطبعة جامعة كولومبيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، ١٩٩٤، ص ١٦٠٠ ؛

Ali Muhsen, "The government of general Ghyolam reza Azhari in Iran (5 November – 30 december 1978)",

والعدادان ۱ – ۲ ، مجلة الخليج العربي ۳۱ مارس / آذار ۲۰۱۵ ، ص ص ۳۵ –۹۹

(١٨) ولد في بلدة شهركرد، عام ١٩١٤ ، كان أحد أعضاء الجبهة الوطنية ، أصبح في حكومة مصدق، وهو أحد رموز المعارضة العلمانية للشاه مجد رضا بهلوي ، كلفه الشاه بتشكيل الحكومة في الرابع من كانون الثاني ١٩٧٩، أقاله الإمام الخميني من منصبه في السادس من شباط من العام ذاته ، للمزيد من التفاصيل ، ينظر : عباس ميلاني ، الفرس البارزون الرجال والنساء الذين صنعوا ايران الحديثة ١٩٤١ – ١٩٧٩ ، ترجمة : مجد جمعة ن المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص ص ١٥٥٠ – ١٥٧ .

bulg analy hulg analy

العدد الرابع والأربعون الجزء الثاني / آب /٢٠٢١

جامعة واسط مجلسة كليسة التربيسة

المصادر

٦.

أولاً: المصادر العربية والمعربة

- ١. أبو مغلى، محد وصفى ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٣ .
- احمد ، إبراهيم خليل وخليل علي مراد، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٢ .
 - ٣. إسماعيل، رزان ، تأثير ميزان المدفوعات في الخطة الاقتصادية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
 - ٤. أمين ، هجير عدنان زكى ، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات ، ط١، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٩ .
 - ٥. البكاء، طاهر خلف ، التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١ ١٩٥١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
 - جازاني، برهان ، مدخل إلى تاريخ إيران المعاصر ، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، د . ت .
- بالمان ، روبرت ، " السياسة الاقتصادية لإيران في ظل حكم الشاه " ، في مركز دراسات الخليج العربي، إيران في المحنة، ترجمة : امين سلام، جامعة البصرة، ١٩٨٣ .
 - ٨. جمعة، شغف ، مملكة ايران خلال حكم مجد رضا بهلوى ، دار قسطنطينة ، قسطنطينة، ٢٠٠١ .
 - الدجاني، برهان ، وآخرون ، المصالح الامبريالية والأجنبية في الوطن العربي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت .
- ۱۰. الدولي، صندوق النقد ، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط ٦، د.م، ٢٠٠٩، ص ٩؛ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط١، دار جرير النشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦.
- ١١. السبكي، آمال ، تاريخ إيران بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩، المجلس الوطني للفنون والثقافة والاداب، الكويت، د.ت
 - ۱۲. عاقلی، باقر ، شرح حال رجال سیاسی ونظامی معاصر ایران ، جلد ثالث ، نشر کفتار ، تهران ، ۱۳۸۰ .
 - ١٣. العامري، سعود جايد ، المالية الدولية نظرية وتطبيق ، الطبعة الثانية ، دار زهران ، عمان ، ٢٠١٠ .
 - عبد الرضا، سمير ، تأثير ميزان المدفوعات على الاقتصاد العراقي ١٩٧٣ –١٩٨٠ ، مطبعة الراية ، بغداد ،
 ٢٠٠٥ .
 - العيساوي، عبد الكريم جابر ، التمويل الخارجي (مدخل حديث) ، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ،
 النجف ، ۲۰۰۸ .
 - ١٦. فهمي، عبد السلام عبد العزيز ، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين ، القاهرة، ١٩٧٣ .
 - ١٧. قاسم، سفانة ، ظواهر اقتصادية معاصرة ، دار الأخوبن ، صنعاء ، ١٩٩٩ .
 - ١٨. قاسم، شذى، دور ميزان المدفوعات في الخطط الاقتصادية ، مطبعة عسقلان، دمشق ، ١٩٨٥ .
 - ١٩. كابينه ، برنامه اقتصادي ، بنج ساله ١٩٧٣ -١٩٧٨ ، كارتن ٧٦ ، سند ٣ ، زانويه ١٩٧٤ .
 - ٢٠. كريم، بودخدخ ، محاضرات في مقياس المالية الدولية ، جامعة محد الصديق بن يحيى ، جيجل ، ٢٠١٥ .
 - ٢١. محجه، شفيق ، النفط ومعركة التحرير ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٨ .
 - مراد، خليل علي ، " الاطماع الإيرانية في الخليج العربي "، في مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (البصرة، ١٩٨٤) .
- ۲۳. مردم، مجمع ، اسناد وزارت اقتصاد ، كزارش وضعيت اقتصادي ، كارتون ۱۱۹، سنة ۷۰ ، تاريخجه ۱۹۷۸ .



جامعة واسط مجلعة كليسة التربيسة

- ٢٤. المرزوك، خالد حسين على ، ميزان المدفوعات ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل، ٢٠١٣ .
- معادل، منصور ، الطبقة والسياسة والايديولوجيا في الثورة الإيرانية ، مطبعة جامعة كولومبيا ، الولايات المتحدة
 الامريكية ، ١٩٩٤ .
- ٢٦. ميلاني، عباس ، الفرس البارزون الرجال والنساء الذين صنعوا ايران الحديثة ١٩٤١ ١٩٧٩ ، ترجمة : مجد جمعة ن المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩١ .
 - ۲۷. نجاتي، غلام رضا ، التاريخ الإيراني المعاصر إيران في العصر البهلوي ، ترجمة : عبد الرحيم الحمراني ،
 مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ، قم ، ۲۰۰۸ .
 - ۲۸. وزارة اقتصاد، كزارش اقتصاد ملى كارتن ٦ ، سند ٢ ، تاريخجه ، ٥ زوئبه ١٩٧٦ .
 - ۲۹. وزارت جنك ، كزارش تسليحات ارتش شاهنشاهي ، كارتون ٤ ، سند٦ ، تاريخجه ٧ تير ١٣٩٩ه .
- وزارت ماليه، اداره كمركات، رونوش كزارش كمرك خرج، نمره ۴۶۸، ۵ / ۷ / ۷۸؛ هجير عدنان زكي امين،
 دراسة في النظام النقدي الدولي مع اشارة لعلاقة الدول النامية به، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، ۱۹۸۳.
 - ۳۱. وسطی، علیرضا ، إیران دار ست قرنای جوزواشته ایران درسه قرن کذشته، جلد ۲۰۱ ، انتشارات باکتاب، تهران، ۲۰۰۳ .

ثانياً: الرسائل والاطاريح

- البحراني، أمل عباس جبر ، الثورة الإسلامية في إيران دراسة تاريخية في أسبابها ووقائعها ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ .
- الشمري، ثامر مكي علي ، مجد مصدق حياته ودوره السياسي في إيران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية
 الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
 - ٣. العاني، عبد المجيد عبد الحميد ، سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه إيران ١٩٤٢-١٩٤٧م، اطروحة
 دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١ .

ثالثاً: المجلات والدوريات

- استيبانيان، سيروب ، " منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك "، النفط والتنمية (مجلة)، العدد (Λ)، السنة (۱)،
 دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- ۲. البستاني، باسل ، " البازار في الاقتصاد والمجتمع الإيراني " ، افاق عربية (مجلة) العراق، العدد (٨)، السنة الحادية عشرة ، ١٩٨٦ .
- ٣. الرسول، فائق عبد ، " احتياطات إيران من الذهب والنقد الأجنبي "، المنار (مجلة)، فرنسا ، العدد (٥)، السنة
 الأولى ، مايو أيار ١٩٨٥ .
 - ٤. السياسة الدولية (مجلة)، القاهرة ، العدد (٤١)، ١٩٧٥ .



جامعة واسط محلعة كانعة التربيعة

- العباس، قاسم أحمد ، اتفاقية طهران ١٤ شباط ١٩٧١ قصة الاتفاقية وثائقياً، النفط والتتمية (مجلة) العراق،
 العدد الثالث، السنة الرابعة، كانون الأول ١٩٧٨ .
- محمود، عبد النافع ، ملاحظات أولية حول بلورة السياسات العربية النفطية " آفاق عربية" (مجلة)، العراق ،
 العدد (۲)، السنة السادسة، تشرين الأول ۱۹۸۰.
 - ٧. النفط والمستقبل العربي (مجلة)، العدد (١)، السنة (١١)، ١٩٨٠ .

رابعاً: المصادر الاجنبية

- 1. Arjomand, Said Amir, The Turban for The Crown The Islamic Rerolution in Iran, Oxford University Press.
- 2. Bashiriyeh, H., The State and Revolution in Iran, Mr Math, New York, 1983.
- Bashiriyeh, H., The state and revolution in Iran, st. Marth, New York, 1983.
- 4. Dilip Hiro, Iran Under the Ayatollah (London: Routledge and kegan poul, 1985), Ch.1, especially.
- 5. Economist Inllegence Unit Quarterly Economic review Annual Supplement, 1975.
- 6. Economist Intellegence Unit, (EIU), Quarterly Economic review Annual supplement, washington, 1975.
- 7. Hikmam, W.F., The Iranian Army, The Brookings Institution, Washington D.C., 1982
- 8. Hirasavi and F.Vakil, The Political Environment of Economic Planning, in Iran 1971-1978, Westview Press Boulder, Colorado, 1984.
- 9. Hurewitz, J.C., Middle East Politics, The Military dimension (London, 1969).
- 10. International Montary Fund (Imf), International Financial Statistics Supplement on output Statics, Washington, DC. Imf, 1984.
- 11. Muhsen, Ali, "The government of general Ghyolam reza Azhari in Iran (5 November 30 december 1978).
- 12. Nima, Wrath of Allah piuto press, London, 1983.
- 13. Plannin and development in Iran, John hopkins Press, Balimore, 1967.
- 14. Saikal, A., The rise and fall the shah, princton University press, Austin, 1980, Perface
- 15. Stempli, J., inside the Iranian revolution, Indiana University press, Bloomington, 198

٥٩



جامـعة واسـط مجلـــة كليـــة التربيــة

خامساً: المواقع الالكترونية

- ١. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الموقع الالكتروني: <u>www.mimirbook.com</u>
 - fa.m.wikipedia.org : وعلى الموقع (الانترنت) وعلى الموقع . ٢